

فلسطينيو الأردن... أستلاب التمثيل والهوية

ورقة بحثية

تموز / يوليو 2022

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal



نظرياً يقع الفلسطيني الأردني في حيز تعريف نظامين سياسيين لمواطنيهما، النظام السياسي الأردني الذي يحمل غالبية فلسطيني الأردن مواطنته، والنظام السياسي الفلسطيني الذي بنت مؤسسته الرئيسية وهي منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها على اعتبار ذاتها الممثل الشرعي والوحيد لعموم الفلسطينيين، ورغم ذلك يبدو عموم الفلسطينيين في الأردن خارج دائرة التمثيل السياسي الفعلي في أي من النظامين، ناهيك عن إخراج كتل منهم خارج دائرة المواطنة في كل من النظامين.

إن الحرمان من التمثيل والمشاركة السياسية لفلسطيني الأردن لا يمكن اختزال وصفه بعدم تمثيلهم نيابياً بما يوازي عددهم، أو حتى حرمان شرائح واسعة من بينهم من التصويت والترشح، فهذه الممارسة والسياسات تجذرت مُحدثةً أنماطاً متعددةً من العزل والتهميش والإقصاء لهؤلاء، طال معظم أشكال المشاركة والممارسة للحقوق السياسية.

وهذا الحرمان جاء لاحقاً لما أحدثته النكبة من استلاب لهوية هذه الكتلة البشرية وحقوقها، وبنت الممارسات السلطوية لكلا النظامين على ذلك مجال تعريفي ومفاهيمي يؤطر عمليات نزع الحقوق الفردية والجماعية

عنها، رغم أن الطافي على سطح المشهد السياسي الفلسطيني والفلسطيني الأردني وأيضاً العربي، هو صراع الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير، ونظام الحكم الأردني على تمثيل الفلسطينيين، فحتى عام 1988 واصل الأردن اعتبار الضفة الغربية المحتلة جزءاً من أراضيه، وسكانها جزءاً من رعاياه، وناقضت منظمة التحرير ذلك بسعيها وإعلانها أحقية انفرادها في تمثيل عموم الفلسطينيين بمن فيه اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولكن هذا التمثيل في مفهوم كلا المنظومتين كان يسير باتجاه واحد تحوز فيه السلطة حقوقاً دون واجبات، استناداً لصيغ شكلية مصنّعة من إعلان الولاء والتبعية لهذا الطرف أو ذاك.

وجوب الانحياز في هذه الورقة لحقوق اللاجئين الأساسية كجزء من الشعب الفلسطيني الراض لانتزاع هويته أو إلحاقه أو شطب وجوده السياسي، واجبٌ لا ينفي ضرورة مقاربة الإقصاء السياسي لفلسطيني الأردن كجزء من امتداد النكبة والتهجير، وقراءة هذا الإقصاء كتعدي من كلا النظامين على حقوق اللاجئين واستخدام لقضية اللاجئين كغطاء لنزع الحقوق، بما يعنيه ذلك من ضرورة تفكيك رواية ومسوغات النظامين في

نزع حقوق الفلسطينيين الأردنيين، والوقوف عند أشكال وأنماط وظواهر هذا السلب الممنهج وعوامل تشكيله.

حقائق رئيسية

يبلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن حالياً أكثر من 2.5 مليون فلسطيني حسب أدنى التقديرات، وحوالي 70 بالمائة من سكان الأردن أي ما يعادل 7 مليون فلسطيني حسب أعلى التقديرات، وقد تشكل هذا الوجود الفلسطيني في الأردن عبر مجموعة من المراحل بدأت بتوجه أكثر من 75 ألف لاجئ فلسطيني الى الأردن عقب تهجيرهم على يد العصابات الصهيونية عام 1948، إلى جانب 280 ألف لاجئ هُجِّروا إلى الضفة الغربية التي ضمها الأردن عام 1951، ارتفع هذا العدد بفعل موجة التهجير الثانية عقب احتلال "إسرائيل" لما تبقى من أراض فلسطينية إبان نكسة حزيران عام 1967، ما أسفر عن تهجير أكثر من 440 ألف فلسطيني إلى الأردن.

ومنذ إعلان الأردن عن فك الارتباط بالضفة الغربية، لم تتجاوز نسبة النواب من فلسطيني الأردن في 10 % من عضوية مجلسي النواب

والأعيان الأردنيين، وهو ما لا يتناسب حتى مع أدنى التقديرات لنسبتهم بين السكان، ويعبر عن فعالية جملة المخاوف المطروحة حول هذا التمثيل لدى المنظومة السياسية الأردنية وكذلك لدى الجهات الفلسطينية الفاعلة في الأردن.

في المقابل يحظى الفلسطينيون الأردنيون بتمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمكن النظر إليه باعتباره برلمان منظمة التحرير الفلسطينية، بموجب معايير غير واضحة لتوزيع مقاعد المجلس الذي يأتي أعضاؤه وفقا لمبدأ التعيين المتوافق عليه بين مكونات المنظمة، والذي خضع في السنوات الأخيرة لمزيد من التفرد من قبل قيادة منظمة التحرير، حيث جرى تغيير عدد عضوية المجلس في مرات عدة دون الاستناد لمعايير محددة بشأن عدد العضوية أو توزيعها وآلية اختيار الأعضاء.

لم يشارك فلسطينيو الأردن في أي انتخابات فلسطينية، ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية نظمت الأخيرة انتخابات برلمانية مرتين، وكذلك انتخابات رئاسية مرتين، كانت مخصصة فقط للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينما هيمنت السلطة على السياسة الفلسطينية

لحساب تهميش منظمة التحرير ومجلسها الوطني، باتت مسألة تمثيل اللاجئين في الخارج ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حتى بصيغتها الرمزية موضع تساؤل، تصاعد مع إعلان الفصائل الفلسطينية التوافق على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني كجزء من انتخابات عامة تشمل هيئات السلطة ومنظمة التحرير، ذلك دون تحديد ملامحها أو معاييرها أو وقتها.

أزمات الهوية الأردنية وانعكاسها على فلسطيني الأردن

ارتبط تأسيس الأردن الحديث نسبياً بأزمة هوياتية مبكرة، فلقد تأسست إمارة شرق الأردن على يد أمير وافد إليها من مكة هو عبد الله بن الحسين بموجب تفاهات أسرة "الشريف حسين" مع بريطانيا، وهو ما جعل عملية تأسيس النظام والدولة محكومة بمجموعة من العوامل المتداخلة والمعقدة، وقد فاقم وجود المشروع الصهيوني على أرض فلسطين هذا التعقيد بشكل فارق، فقد أسهم تهجير الفلسطينيين إلى الأردن في تغيير التركيبة الديمغرافية للمملكة حديثة الاستقلال"أعلنت الأردن كمملكة مستقلة عام 1948"، فيما جاء قرار ضم الضفة الغربية

ليضيف أبعاداً أخرى للمفارقات الهوية التي ستظل فاعلة في مصير الأردن، فتحرك "الشريف حسين" منذ بدايته، وطموحات أبنائه كانت جزءاً من مسعى لتشكيل مملكة عربية كبرى، تضم مكة و الحجاز والعراق وبلاد الشام، وإن كانت رؤية الأطراف الاستعمارية المهيمنة متمثلة في بريطانيا حليفة الشريف وفرنسا شريكها الاستعماري قد قوضت مسعاه لإنشاء الدولة العربية الكبرى، فإنها لم تمنح هذه الخلفية التي قادت أبنائه وخلفاءهم للتطلع إلى توسيع مساحة سيطرتهم على الأرض العربية، كما لم تقض على هذه السردية ودورها المؤسس في هوية الأردن الذي ظل في مخيلة حكامه ومحكوميه ورجال دولتهم، كتشكل مؤقت يرتبط تطور ملامحه النهائية بطبيعة الكيان الذي سيكون جزءاً منه.

ورغم العداء بين النظام الملكي الأردني والنظم القومية الجمهورية الناشئة حديثاً في الدول العربية المحيطة وخصوصاً مصر وسوريا، فإن الشارع الأردني شهد حضوراً دائماً للحركات والتيارات القومية، التي رأت ارتباطاً جذرياً بين مصير الأردن ومصير فلسطين، وبين كلا المسارين وقضية التحرر والوحدة العربية، أي أن إجراء الضم الذي نظر إليه الحكم الأردني كفرصة لتوسيع مساحة سيطرته ودولته، نظرت له القوى الأردنية القومية

كما الفصائل الفلسطينية والنظم الجمهورية العربية، عاملاً إضافياً في ارتباط الأردن بمصير فلسطين وقضيتها، وسبباً لسعيها في تضمين ضرورة إحداث تغيير في الأردن ومساره السياسي كجزء من أي برنامج لمواجهة المشروع الصهيوني، أو تحقيق الاستقلال والوحدة العربية، ولعل اغتيال الملك عبد الله في المسجد الأقصى على أرض فلسطين والربط بين هذا الاغتيال وما نسب إليه بشأن خسارة حرب فلسطين، مؤشراً على هذا الربط، وعاملاً في تأكيد مخاوف المنظومة الحاكمة.

سعي السلطة الأردنية لتثبيت تمثيلها للفلسطينيين أو لجزء منهم على الأقل، والذي رأت فيه جزءاً من مساعيها للحفاظ على شرعيتها وتحقيق مكتسبات سياسية وتطوير دورها في الإقليم الذي سقطت فيه النظم الملكية تباعاً، قادها لتغييرات كبيرة على مستوى مؤسسات النظام السياسي، شملت وضع مجلسي البرلمان بحيث تتشكل مناصفة بين ممثلي سكان الضفتين "الضفة الغربية وشرق الأردن".

على هذه الأرضية يمكن فهم صراع الفصائل الفلسطينية مع السلطة الأردنية "أواخر الستينات وأوائل السبعينات" والذي تطور لاشتباك مسلح،

بشكل أوسع من اعتباره صداماً تفجر بفعل لحظة افتراق بين برنامجين، بل بمعناه العميق باعتباره صراعاً على مصير الأردن ومساره السياسي و تموضعه ومستقبله، وليس مصير فلسطين فحسب، ذلك في ضوء الارتباط بين مصير الشعبين والبلدين والاشتباك على تحديد مسار الأردن كجزء من معادلة صراع حكمت المنطقة العربية في تلك المرحلة، مثلت فيه الثورة الفلسطينية موضعاً لآمال الجماهير العربية والفلسطينية بهزيمة المشروع الاستعماري ورأس حربته الغزو الصهيوني لفلسطين، وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير للفلسطينيين وعموم الشعوب العربية، فيما مثلت السلطة الأردنية سعي النظم الملكية للحفاظ على وجودها وأدوارها المرتبطة بدول المعسكر الاستعماري التي رعت نشأة وبقاء العديد من هذه النظم.

العزل والاحتواء

في هذا الإطار يمكن تقسيم مراحل تعامل النظام الأردني مع مسألة تمثيل الفلسطينيين ووجودهم على أرض الأردن، إلى مراحل، أولها التي كان مسار النظام فيها، يتمثل في سعيه لتقويض تمثيلهم الوطني، وانتزاع هذا التمثيل باعتباره ورقة بيد النظام، وجزءاً من أدوات المواجهة القائمة،

والثانية ما بعد عام 1988 حيث اتجه النظام لمحاولة احتواء الوجود الفلسطيني في الأردن وحصر تأثير الفلسطينيين ضمن الحياة السياسية الأردنية في لعب دور كتلة موازنة للشرق أردنيين، في نوع من التوظيف للثنائية الديمغرافية المكونة للأردن في معادلة للبقاء والحفاظ على الدور وتقويض إمكانيات وأدوات وروافع النضال المشترك بين الفلسطينيين والأردنيين .

يمكن الإشارة للمرحلة الأخيرة باعتبارها مرحلة تحالف وتنافس بين الحكم الأردني وقيادة منظمة التحرير، حيث سلم النظام بتمثيل المنظمة للفلسطينيين عموماً، ولكنه سعى للحفاظ على دور له فيما يتعلق بفلسطين كرسه في اتفاقية وادي عربة مع الاحتلال الإسرائيلي التي نصت على منح الأردن دوراً إشرافياً يتعلق بالمقدسات الإسلامية في مدينة القدس، وعلى الصعيد الداخلي مضت السلطات الأردنية في إجراءات وسياسات تكفل تحديد التأثير السياسي و أشكال المشاركة السياسية للفلسطينيين في الأردن بما يخدم توجهاتها، فجاء سن القوانين الانتخابية وخصوصاً في العقدين الأخيرين ليستخدم الهوية الفلسطينية الأصلية لهذه الكتلة المجتمعية كأداة لتجريدها من الحقوق، حيث نص قانون

الانتخابات الأردنية المؤقت رقم 34 لسنة 2001، باشرط على المرشح لعضوية مجلس النواب، "أن لا يكون منتمياً لأي هيئة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي غير أردني"، بما يعنيه ذلك من محاولة لـ "فك ارتباط" أي فلسطيني أردني بالنشاط السياسي الفلسطيني أو أن يكون عضواً ضمن الهيئات الفلسطينية كشرط لمشاركته في الحياة السياسية الأردنية، وسبق ذلك أن خضع قانون الانتخاب لسنة 1989 والذي تمخض عن انتخابات ديمقراطية ونظام تمثيلي نسبي لتعديلات في عام 1993، فأصبح يستند إلى نظام الصوت الواحد الذي اعتُبر بأنه مصمم ليصب في صالح النخب التقليدية والمرشحين العشائريين الذين استفادوا أيضاً من كيفية ترسيم الدوائر الانتخابية، على حساب القوى السياسية التي تشكل نافذة لمشاركة الفلسطيني الأردني في الحياة السياسية الأردنية.

ونص قانون الأحزاب السياسية في الأردن على حظر ارتباط أي حزب أردني بمرجعية غير أردنية، ولم يقتصر الأمر على القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية المباشرة، بل شمل أيضاً سياسات تتعلق بقطاع التعليم وتوزيع مقاعد الدراسة في الجامعات الأردنية، والتي جاءت لتحرم الفلسطينيين الأردنيين من نيل فرص متساوية للالتحاق بالجامعات،

وتُظهر دراسةً بحثيةً لقطاع التعليم العالي أجرتها المبادرة الأردنية من أجل مواطنة متساوية في عام 2012 أن 20% فقط من المرشحين للدراسة في الجامعات الأردنية يتم اختيارهم بناءً على درجاتهم، فيما يتم اختيار البقية بناءً على نظام حصص يشمل قطاعات من قبيل الديوان الملكي، والبادية الجنوبية والشمالية، والمناطق النائية، والمناطق الأقل حظاً، وجيوب الفقر الواقعة في مناطق ريفية في الغالب، ويقل وجود المواطنين من أصل فلسطيني في تلك القطاعات جميعاً.

وجه الأهمية في ذلك أن هذه السياسة في القطاع التعليمي تنعكس بشكل مباشر على فرص الفلسطينيين الأردنيين بالالتحاق بالوظائف الحكومية ما يعني بناء جدار عزل إضافي حولهم.

مما سبق يمكن القول: إن السلطة الأردنية بعد عام 1988، اختارت في سياساتها إدارة عملية تؤسس لمجتمعين مختلفين من حيث معايير التعامل، ووضعت شروطها المهيمنة على عملية التفاعل والتداخل بين المجتمعين، ليقصر الحضور الفلسطيني في السياسة الأردنية على مداخل محددة، اقتصر غالباً على شريحة اجتماعية فلسطينية ضيقة

مالية لسياسات الحكم الأردني، استخدمتها السلطة الحاكمة كأداة لإحداث موازنات في العلاقة مع الشرق أردنيين.

منظمة التحرير وإشكالية التمثيل

شكّل الأردن الساحة العربية الأبرز التي انطلق منها نشاط الثورة الفلسطينية بفصائلها المختلفة، حيث لعب مجتمع اللجوء الفلسطيني في الأردن دورَ البيئة الحاضنة لمعسكرات الثورة، والمواردَ البشري بالكادر والمقاتلين، وبتفاعله مع المكونات الأردنية أنتج نوعاً من الهوية التحررية التي تربط قضية فلسطين وثورتها والمواجهة مع المشروع الاستعماري بتطلعات الأردنيين لحياة حرة كريمة ومستقبل أفضل لبلادهم.

انكسار هذا المنحى بفعل مجازر أيلول الأسود ومغادرة الثورة الفلسطينية الساحة الأردنية، أحدث تأثيراً عميقاً على المشهد السياسي الفلسطيني وبنية المنظومة السياسية الفلسطينية وعلاقتها ب جماهيرها، وإلى حد كبير يمكن القول: إن المنظمة انتقلت من بناء سياسات مرتبطة بشعب منظمة التحرير لمقاربات سياسية تُنحّي تأثير هذه الجماهير لحساب عوامل

الموقف الدولي ومواقف أقطابه، وهو ما كان أحد أبرز مؤشرات اعتماده المنظمة للبرنامج المرحلي عام 1974.

تراجع المنظمة وفصائلها تدريجياً عن برنامجها بشأن الأردن والمصير المشترك للجماهير الفلسطينية الأردنية فيه، لم يكن فقط نتاجاً لعجزها عن العمل في الأردن بل منحىً جديداً في سياسة المنظمة تنامي مُنتجاً ومقولات ومواقف تضع بناء الدولة/ الكيان كهدف أساسي وتريح تدريجياً ارتباط تقرير مصير الشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين بتحرير فلسطين وإنهاء المشروع الصهيوني، وصولاً لمحطتين فاصلتين في علاقة المنظمة بمجتمعها وجماهيرها، الأولى تمثلت في خروجها من بيروت بعد اجتياح عام 1982، وفقدانها للصلة المكانية بين قيادتها وجماهير اللاجئين وكذلك فقدان التماس المباشر لقواتها مع فلسطين المحتلة، وذلك ما ترك الكثير من التبعات على علاقة المنظمة بالقاعدة الجماهيرية الفلسطينية في الأردن، فرغم احتفاظ قطاع واسع من الجماهير بتأييدها للمنظمة، إلا أن تأثير هذه الجماهير في سياسة المنظمة، أو حضورها في بنيتها تراجع، لتستحيل العلاقة لنمط من التأييد الرمزي يُستعاضُ به عن المشاركة الفاعلة في بناء السياسات.

المحطة الثانية تمثلت في اتفاقية أوسلو 1993 والتي غيّبت المنظمة لمصلحة السلطة وحصرت المشاركة السياسية-الشكلية- في حدود نطاق سيادة هذه السلطة، و بانتقال معظم كادر المنظمة ومؤسساتها لداخل الأرض المحتلة، وحصر مشروعها السياسي في مسار التفاوض الذي أرجأ قضية اللاجئين ضمن ما سمي بـ "قضايا الوضع النهائي"، وقد تشكل موقف الجماهير الفلسطينية في الأردن من هذا المسار ارتباطاً بهذه العوامل مجتمعة، ليعمق الفجوات بين هذه الجماهير وقيادة النظام السياسي الفلسطيني، وإذا كان المجلس الوطني الفلسطيني هو نافذة تمثيل الفلسطيني في الأردن وعموم الشتات، فإن ارتباط انعقاد دورته الأولى بعد توقيع اتفاقية أوسلو بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، كان عاملاً لفقدان ثقة الجماهير الفلسطينية في هذا المجلس، وحدث انزياح في سلوكها السياسي باتجاه تحول شرائح واسعة من الجماهير الفلسطينية في الأردن لمواقف المناهضة لاتفاقيات ومسار التسوية، خصوصاً أن هذا شكّل نقطة تلاقي في العلاقة مع القوى الأردنية المؤيدة تاريخياً للحقوق الفلسطينية والتي عارضت اتفاقية وادي عربة "أكتوبر 1994".

حتى انتفاضة عام 2000 في الأرض المحتلة، كانت المظاهر الأساسية لتعبير الجماهير الفلسطينية في الأردن عن تطلعاتها السياسية هو الانكباب على الأنشطة المعارضة للتطبيع، فيما جاءت الانتفاضة وافتتاح سقوط مسار التسوية، ليعيدا الأسئلة حول البنية السياسية الفلسطينية ومؤسساتها ومسارها، أسئلة عززها الاستقطاب الحاد في المشهد الفلسطيني، محوره الموقف من المقاومة والتسوية، وتعبيره تنازع لا يقل حدة على الشرعية والتمثيل خصوصا بعد انتخابات عام 2006 وما تبعها من انقسام في البنى الفلسطينية.

التفاهات الفصائلية حول انتخابات عامة تشمل انتخاب مجلس وطني جديد، وضعت على الطاولة سؤال تمثيل اللاجئين الفلسطينيين وبينهم فلسطينو الأردن، حيث أن انتخاب اللاجئين الفلسطينيين لممثلهم يعتبر استحقاقاً مرتبطاً بترتيبات واستعداد المنظومة السياسية الفلسطينية، فيما ذهب الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الأردنية لاختيار ممثليهم في النظام السياسي الفلسطيني، هو قرار يتصل بعلاقتهم بالنظام السياسي الأردني، وموقف هذا النظام منهم ومن انتخابات المجلس الوطني.

سؤال هوياتي وسياسي يتجاوز بكثير الترتيبات الإجرائية الانتخابية، ويعيد فتح باب الجدل حول المعادلة التي طرحتها السلطات الأردنية على فلسطيني الأردن، والتي اختطتها سياسات تعني أن اتصال الفلسطيني بفلسطينته تعني انتقاصاً من أردنيته، وهو ما أمعنت المنظومة الأردنية الحاكمة في استخدامه، و تواطئت فيه معها المنظومة السياسية الفلسطينية، فهذه الجموع أردنية مؤقتاً، إلى حين بت مسار التسوية في قضية اللاجئين ومصيرهم، وبحدود تمنع تأثيرها السياسي، وتحاصر دورها بالتشكيك في هويتها، وهي أيضاً فلسطينية بالنسبة للمنظومة السياسية الفلسطينية بحدود لا تسمح لها بالمشاركة السياسية أو التأثير في توجهاتها أو اختيار ممثليها، وأيضاً بما لا يشكل صداماً مع الحكم الأردني.

بمجرد إصدار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لمرسوم الانتخابات العامة والذي نص على إجراء انتخابات تشريعية ثم رئاسية يليها انتخابات للمجلس الوطني في آب/أغسطس 2021، سارعت السلطة الفلسطينية لإجراءات تنسيقية مع الحكم الأردني استهلّت بقاء جمع عباس برئيس جهازي المخابرات العامة في كل من مصر والأردن تناول تنسيق

الإجراءات الخاصة بهذه الانتخابات، ورغم لجوء السلطة لإلغاء الانتخابات، فإن مشاركة الفلسطينيين بالأردن في هذه الانتخابات ظلت غير محسومة لحين صدور قرار الإلغاء، ورغم عدم صدور موقف رسمي من السلطين الأردنية والفلسطينية بشأن ذلك، فقد ذهبت التريجيات أن يتم اختيار أعضاء المجلس الممثلين لفلسطيني الأردن بموجب كوتا فصائية تُوزعُ عددَ المقاعد المخصصة لهم وفقاً للنسب التي تحصل عليها الفصائل في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة، أو حسبما تتوافق الفصائل على صيغة لتوزيع هذه المقاعد، بما يعنيه ذلك من مصادرة لحق فلسطيني الأردن في التصويت أو اختيار من ينوب عنهم فعلياً.

وإجمالاً كان السيناريو المقترح لتمثيل فلسطيني الأردن في المجلس الوطني الفلسطيني، وبغض النظر عن جدية دور المجلس ومكانته في إنهاء حالة التفرد السياسي بالمشهد الفلسطيني، تضمن السيناريو المحددات التالية:

● عدم مشاركة فلسطيني الأردن في عملية تصويت قد تفتح الباب لإثارة مسألة حقوقهم السياسية في النظامين السياسيين الأردني والفلسطيني.

● مراعاة الشروط التي تنص عليها القوانين الأردنية بشأن عدم ازدواجية العضوية بين البرلمان الأردني وأي هيئات غير أردنية "فلسطينية" بما فيها المجلس الوطني.

● تأجيل إثارة مسألة الوضع النهائي لفلسطيني الأردن لحين البت في قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقفت عقبات أخرى دون حصول فلسطيني الأردن على حقوقهم في المشاركة والتمثيل-الحقيقي- ضمن النظام السياسي الفلسطيني، حيث لا توجد قاعدة بيانات معتمدة أو متوافق عليها للفلسطينيين الأردنيين وأصحاب حق الترشح والتصويت من بينهم، أو قانون فلسطيني ناظم لانتخابات المجلس الوطني.

وفي مقابل هذا الموقف، والعقبات، اتخذت شخصيات فلسطينية أردنية موقفاً يطالب بإجراء انتخابات حقيقية ويرفض مبدأ المحاصصة الفصائلية

أو غيرها، وذلك في بيان وقعت عليه أكثر من ٣٠ شخصية فلسطينية أردنية بارزة .

لا تقتصر إشكالية غياب تمثيل فلسطيني الأردن وضعف ومحاصرة قنوات مشاركتهم السياسية على البنية الرسمية للنظام السياسي في فلسطين والأردن، بل تمتد أيضاً لمقاربة القوى السياسية والفصائل الفلسطينية لهذا الملف، فهذه القوى التزمت بالوجهة الرسمية الأردنية بشأن الممارسة السياسية لفلسطيني الأردن، وشكلت أحزاباً أردنية مرخصة تعاملها كامتداد لها، مثل حزب الوحدة الشعبية المرتبط بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و حزب الشعب الديمقراطي الأردني المرتبط بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فيما شكل نشاط الإخوان المسلمين في الأردن بمسمياته المتعددة مساحة النشاط السياسي الموازية لحركة حماس ومؤيديها من فلسطيني الأردن رغم حضور الشرق أردنيين القيادي الواضح في قيادة وبنية الإخوان المسلمين في الأردن وقواعدها، وهو ما خلق مسافة فاصلة بين المقولات والممارسات السياسية "الأردنية الرسمية" لهذه القوى من جهة، وبين انتماء وإرادة جماهيرها الفلسطينية من جهة ثانية، حيث أن تقديم هذه القوى لبرنامج أردني حتى وإن تضمن مقولاتها

بشأن فلسطين وقضيتها، فإنه لم يردم هذه الفجوة التي أحالت الممارسة السياسية عبر هذه القوى لما يشبه مسرحية تدرك جميع الأطراف أن الأدوار فيها ليس أكثر من مداراة لواقع لا تسعى لتغييره، ناهيك عن تحول هذه التشكيلات لأداة عزل لا وصل بين الكادر الفلسطيني الأردني في صفوفها وبين الحزب أو الفصيل الأم، حيث يمارس كوادر الأحزاب الأردنية المرتبطة بفصائل فلسطينية أدوارهم في أحزابهم ويشاركون في اختيار قيادتها التي يبقى تمثيلها ووزنها في حركاتها الأم مسألة ملتبسة ومقيدة، ولا يمارس الكوادر في الأردن تأثيراً مباشراً في صناعة سياسة القوى الأصلية في المركز الفلسطيني.

خلاصة

كونت المنظومة السياسية الأردنية ونظيرتها الفلسطينية، شروطاً سياسية واجتماعية مهيمنة على النشاط والمشاركة السياسية للاجئين الفلسطينيين في الأردن، مستثمرةً فيما خلقتة النكبة أردنياً وفلسطينياً من ازدواجية ديمغرافية للتركيبة السكانية الأردنية، وهوية مركبة فلسطينياً/ أردنياً للاجئ الفلسطيني في الأردن. وإذا كانت إجابة الجماهير الفلسطينية في الأردن

والجماهير الأردنية على النكبة والهزيمة هي بناء نماذج وبرامج نضالية مشتركة، قد أنتج أرضية للثورة الفلسطينية ولبرنامج تحرري إنساني ينحاز لحقوق الفلسطينيين ويربط بين قضيتهم ودورهم مع شركائهم الأردنيين، ويتجاوز التقسيم المحدد وظيفياً للكيانات السياسية، فإن توافق "السلطتين" على المضي في مسار التسوية، جاء أولاً كانقلاب على هذا البرنامج من قبل السياسي الفلسطيني الرسمي، واستسلام لما صنعه النكبة وسعي لتحويل هذا لمصير أبدي للاجئين الفلسطينيين، وفرضه كبرنامج سياسي عليهم تتولى القيادة الفلسطينية تمثيله بالتوافق مع نظيرتها الأردنية وبما لا يخرج عن الحدود التي رسمتها القوى الدولية المهيمنة حليفة المشروع الصهيوني والشريكة في صناعة النكبة والتهجير.

إن حصار صوت وإرادة وفعل اللاجئ الفلسطيني في الأردن قد تجاوز تعييب تمثيله السياسي في كلا النظامين، إلى سعي دؤوب لفرض نموذج محدد لتمثله لذاته وهويته، واستخدام هذا التعريف كأداة لتجريده من حقوقه السياسية ومجموعة واسعة من حقوقه الأساسية.

وعلى أهمية النماذج التي أنتجت في المراحل اللاحقة لهزيمة أيلول الأسود والتي لحقت بالقوى الممثلة لبرنامج عمل تحرري إنساني حمله مجتمع اللاجئين وشكل قاعدته وبيئته الحاضنة ومورده البشري ورصيده الإنساني، إلا أن هذه البرامج واصلت الانصياع لشروط فرضتها الهزيمة والأطراف المهيمنة، هزيمة النكبة التي أنتجت التهجير، وهزيمة أيلول الأسود، وهزيمة اتفاقتي أوسلو ووادي عربة وما فرضتاه من تماد في تفكيك بنى النضال.

إن القائم أو المطروح بشأن التمثيل السياسي لفلسطيني الأردن، يمثل جزءاً من مسار حصار وتقويض إرادة مجتمع اللاجئين الفلسطيني في الأردن، ونزع الحقوق السياسية عن هذا المجموع الحي والنشط، بفرض صيغ في أفضل أحوالها لن تتجاوز التمثيل الصوري بمعنى الوكالة/ القوامة السياسية لمن تختارهم المنظومة المهيمنة كأوصياء أو ممثلين لهذا المجتمع أمامها وفقاً لشروطها.

في المعالجة

لا توجد وصفة تقنية أو مجموعة من البنود الإجرائية قد تكفل استعادة سيادة الجماهير الفلسطينية في الأردن على مصيرها وحقوقها وأدواتها السياسية، ولكن المؤكد أن حق هذه الجماهير في التعبير الموحد أو المتميز والمتنوع عن هويتها السياسية، دون مقايضة ذلك بأي من الحقوق السياسية والأساسية لها، هو المدخل الأساسي للتخلص من الشروط وعوامل نزع الأهلية السياسية عن هذا المجموع.

كما إن قدرة هذا المجتمع على اجتراف وبناء نموذج هويتي متجاوز لما صنعته ظروف الهزيمة ولما تتشبث به القوى المهيمنة، هي العنصر الرئيسي في الرهان على تجاوز حالة التعطيل والحصار السياسي والاستلاب لحقوق هذه الجموع، وإذا كانت ثمة واجبات منوطة بأطراف بعينها في هذا الإطار، فهي تتعلق بتلك الأطراف المؤمنة بحقوق هذا المجتمع وقدرته، لا بمنظومات التهجير، والهيمنة، والتسلط، التي تضافرت سياساتها في نزع حقوق هذا المجتمع والوجود الإنساني الأصيل.

المصادر:

1. الثنائية الديمغرافية في الأردن وأثرها على الأداء الانتخابي | الجزيرة

نت

2. تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام 2102 على أداء مجلس النواب

السابع ...

3. هل يُسمح لفلسطينيي الأردن بالمشاركة بانتخابات "الوطني"؟ -

عربي 21

4. نشاطٌ محدود ولكن قوي: أردنيون من أصول فلسطينية يَنشدون

الحقوق - الشبكة

5. فلسطينيو الأردن و«عبء» الديمقراطية - Akhbar-Al

6. القدس العربي : الملك غير راض من مستوى حصص المقاعد

البرلمانية ...

7. الوصف: الهوية والانتماء للاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة في

الأردن

8. الموقف الأردني حول قضية اللاجئين - دائرة الشؤون الفلسطينية

9. مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن - دائرة الشؤون

الفلسطينية

10. الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن | اللاجئين

- المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

11. Jordan of Atlas - الأردن والفلسطينيون - Presses

Ifpo'l de

12. اللجوء الفلسطيني في الأردن - ورقة حقائق | بوابة

اللاجئين الفلسطينيين

13. اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وأزمة "كورونا" - ورقة

حقائق

14. تطور العمل الشعبي المنظم في مخيم البقعة - ورقة بحثية

15. قانون الهوية الجامعة في الأردن يعيد الجدل بشأن توطين

الفلسطينيين

16. خلفية: الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام -

... for Institute

17. الحلقة الثالثة: سلطة موازية ومحاولات اغتيال صعّدت

الصراع بين الأردن ...

18. النضال على ضفتي نهر الأردن.. حتمية تاريخية للدفاع عن

الوجود المشترك